يؤدي تعرض ثمار الخضار والفواكه للامراض والحشرات الى فاقد في الانتاج. والدليل الصارخ على ذلك هو ثمار شجرة التين. كما ان عدم اتباع الاساليب العلمية في قطاف الزيتون وطرق نقله الى المعاصر واستعمال العبوات غير المناسبة يؤدي الى زيادة نسبة الحموضة في الزيت، وبالتالي الى عدم صلاحية نسبة منه للغذاء البشري وهبوط اسعاره. وقلة وعي المزارع بأهمية تدريج الخضار والفواكه او قطفها قبل اكتمال نموها او نضجها المناسب سوف يؤدي الى انخفاض اسعارها وفقدان وتلف كميات من الثمار. كما ان عدم وجود وسائل للتخزين او التبريد ينتج عنها اغراق الاسواق في مواسم محددة وغياب المنتجات في مواسم اخرى، مما ينتج عنه ايضا عدم توازن في تزويد السوق بالمنتجات وتذبذب غير طبيعي في الاسعار. ونتيجة لندرة البحوث العلمية الزراعية، ادت الى اعتمادية المزارع في تعامله مع الارض والموارد البيئية على عامل التقليد، وعلى جهوده الشخصية، وحصيلة الخبرات المتراكمة لديه. وقد يتساءل البعض حول علاقة ذلك كله ببرامج الاستصلاح، لكن المدقق في مفهوم الاستصلاح بصفته الشمولية والتي لا تقتصر على زيادة الرقعة الزراعية بل تتعداها لتشمل الاستغلال الامثل للارض يدرك اهمية العوامل السابقة.

٦-٢ وبنظرة الى البنيان الحيازي للارض يبدو واضحا ان صغر مساحة الوحدات الزراعية قد تشكل عائقا في تطوير انتاجية الارض وادخال التكنولوجيات الحديثة في الزراعة، اضافة الى ارتفاع كلفة الانتاج نتيجة لذلك. ولذا تتضح اهمية قيام اشكال من التنظيم الاجتماعي كأحد العوامل الضرورية للاستخدام المشترك للارض الذي يؤدي الى كفاءة الاستخدام. والقضية المطروحة هنا من وجهة نظر برامج الاستصلاح لا تعني اعادة تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة، فالحقوق الفردية في الملكية لا بد وان تبقى مصانة، لكن المطروح هو ادخال اشكال من التنظيم الاجتماعي التي تكفل تطبيق نوع من التعاون في الاستغلال للتغلب على عيوب البنيان الحيازي لملكية الارض ويؤدي الى امكانية تطبيق تكنولوجيات الزراعة وصولا الى كفاءة الانتاج. اما الحيازة الفردية الكبيرة للارض فقد تشكل ايضا عائقا في الاستغلال الامثل للارض طالما عجز اصحابها منفردين عن تسخيرها بشكلها الكامل، او ادت علاقات العمل السائدة الى احجام اصحابها عن استغلالها.